البيان
التشريعي
www.albayan.ae

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

صناعة تشريعات المستقبل أولوية استراتيجية ودعامة للحوكمة

دبي-البيان

في ظل استعدادات دولة الإمارات العربية المتحدة لدخول حقبة جديدة من التقدم خلال السنوات الخمسين المقبلة، تلبي احتياجات وتطلعات مكونات المجتمع من مؤسسات وأفراد، وتواكب المتغيرات والتحولات والتطورات التي يشهدها العالم في جميع القطاعات والمجالات الحيوية، أولت الدولة بشكل عام، وإمارة دبي بشكل خاص، أهمية بالغة لصناعة تشريعات المستقبل، حيث وضعت هذه الصناعة ضمن إطار أولوياتها الاستراتيجية بما تتضمنه من أصول ومنهجيات وركائز تعد إحدى أهم دعائم الحوكمة الرشيدة، من خلال تهيئة بيئة تشريعية تتسم بالثقة والأمان والمرونة والرشاقة والقابلية للتطبيق، بحيث تسهم في دعم برامج الابتكار وحلول الذكاء الاصطناعي، وتوفير المواصفات والأدلة الإرشادية لإدارة الابتكار، بما يخدم التوجهات المستقبلية للدولة.

إياد محمد طنش

ويعتبر الابتكار من أهم المؤشرات التي أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار لدى الجهات المتخصصة بإصدار تقارير التنافسية على المستوى الدولي، لذلك اعتبرت العديد من الدول الابتكار مقياساً للتقدم، وسبباً للرقي، وعاملاً مهماً لجذب الاستثمارات، ومحفزاً للإبداع، وهو الأمر الذي دعا حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرشيدة في فبراير 2018، إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم، التي تهدف إلى ابتكار حلول للمستقبل بما يدعم تحقيق محاور وأهداف مئوية الإمارات 2071 بأن تكون دولة الإمارات أفضل دول العالم في التعليم والأداء الحكومي وسعادة المجتمع والاقتصاد.

تشريعات مستقبلية

وفي هذا السياق، قال إياد محمد طنش مستشار قانوني في اللجنة العليا للتشريعات، إن الإمارات بذلت من خلال تفكيرها الاستباقي - جهوداً كبيرة في صناعة تشريعات مستقبلية، تهدف إلى توفير بيئة مؤسسية حاضنة وداعمة للابتكار، تؤسس لبُنية تحتية تكنولوجية في معظم القطاعات الحيوية، وتعمل على إيجاد مناخ مناسب لبناء الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تحفيز أشخاصه على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني أحدث أنواع التكنولوجيا، وكذلك تشجيع ودعم الشركات الوطنية لتنمية منتجاتها وخدماتها بطريقة مبتكرة، إضافةً إلى جعل الدولة مركزاً عالمياً لاختبار الابتكارات الجديدة. وقال: «شهد عام 2021 «عام الخمسين»، إطلاق أضخم مشروع لمواءمة التشريعات السارية في الدولة مع متطلبات الحياة والعمل والمستجدات التقنية والتكنولوجية، من خلال تحديث أكثر من (40) قانوناً اتحادياً لدعم المنظومة الاقتصادية والمجتمعية في الدولة، تضمنت العديد من الأحكام في هذا السياق، ومن ذلك، منح الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني عالي الأمان ومساواته بالتوقيع اليدوي، وإلزامية قبوله في المعاملات الحكومية، استحداث مسار سريع لطلبات براءات الاختراع لتعزيز مكانة الدولة، كحاضنة للمبدعين والمخترعين والمبتكرين، والسماح بنسخ المصنفات والمطبوعات المنشورة وإتاحتها لذوي الإعاقة لتمكينهم من قراءتها دون الحاجة إلى أخذ موافقة صاحب الحق وضمن معايير وضوابط محددة والتوسعُ في مجال نطاق حماية العلامات التجارية لتشمل العلامات ثلاثية الأبعاد، والهولوغرام، وعلامات الصوت وغيرها، مع إمكانية احتفاظ السلطات المحلية في كل إمارة بصلاحيات إنشاء سجلاتها التجارية وإدارتها، واستحداث سجل اقتصادي وربطه بالسجلات التجارية دون أي إجراءات إضافية على المتعاملين، إضافةً إلى توحيد تعريف الشركات من خلال رقم مرجعي موحد، عطفا على استحداث أشكال جديدة للشركات التجارية تتضمن الشركات ذات الغرض الخاص، وتسهيل شروط وضوابط تحولها إلى شركات مساهمة عامة، بما يضمن نجاح تحولها واستدامة تطورها. «كما يلتحق بذلك» يوضح المستشار طنش «تجريم اختراق المواقع والشبكات والنظم الإلكترونية بقصد الحصول على بيانات حكومية أو معلومات مالية أو تجارية أو اقتصادية تتصف بالسرية أو الحساسية، تجريم تداول الشائعات الكاذبة أو المغرضة، تجريم التسول الإلكتروني وجرائم النصب والاحتيال باستخدام الوسائل التقنية، منح الأدلة الإلكترونية حجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي، حظر معالجة البيانات الشخصية دون موافقة صاحبها باستثناء بعض الحالات، وضمن ضوابط وشروط محددة، ضوابط نقل ومشاركة البيانات الشخصية عبر الحدود لأغراض المعالجة».

استكمال جهود

وذكر إياد محمد طنش أنه «في إطار استكمال الجهود التي تبذلها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في صناعة تشريعات المستقبل، واستلهاماً من الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي قال: «إن الإمارات تقود العالم في تشريعات المستقبل»، قامت حكومة دبي بالعديد من الخطوات التي تسهم في صناعة التشريعات المستقبلية، ومن ذلك: «إصدار القانون رقم (1) لسنة 2021 بإنشاء هيئة دبي الرقمية، التي من أهم أهدافها تعزيز مكانة الإمارة الرقميّة، ودعم جُهودها نحو التحوُّل الذكيّ والرّقمي، الاعتماد على منهجية «ساندبوكس» التي تقوم على توفير بيئة تجريبية مرنة للتشريعات، من خلال جمع البيانات المتعلقة بأي من الأفكار الإبداعية أو الابتكارية أو الرقمية أو التقنية التي يتم اعتمادها، ليتم العمل على دراستها وتحليلها، وتحديد الأطر التنظيمية أو التشريعية اللازمة لتطبيقها، ليصار بعد ذلك إلى تجريبها ضمن فترة زمنية معينة، يتم خلالها قياس مدى نجاعتها والحاجة إليها، واستبعاد الأفكار غير الفعالة. «ومن الخطوات التي تسهم في صناعة التشريعات المستقبلية أيضاً»، ذكر المستشار القانوني، حزمة التشريعات التي تعمل عليها حكومة دبي، والتي من المتوقع صدورها هذا العام، ومن ذلك رقمنة الخدمات الحكومية، وتنظيم المتاجر الإلكترونية، وتجريم بعض الممارسات والأنشطة إلكترونياً، وتشغيل المركبات ذاتية القيادة.

الابتكار مقياس للتقدم والرقيّ وعامل محفّز للإبداع وجذب الاستثمارات

مواكبة

قال المستشار القانوني إياد محمد طنش إن الإمارات العربية المتحدة اتخذت بشكل عام، وإمارة دبي بشكل خاص، العديد من الإجراءات والتدابير على صعيد صناعة تشريعات المستقبل لمواجهة الوتيرة المتسارعة للتطور التكنولوجي والمعرفي الذي يشهده العالم، حيث أصبحت تشريعاتها تتواءم إلى حد كبير مع تلك التطورات من خلال إدماج المعطيات التقنية المتطورة الجديدة والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها في التشريعات الصادرة عنها، من خلال صياغة الأطر القانونية اللازمة لتوفير البيئة الحاضنة لتنظيم الابتكارات والاختراعات الحديثة من جميع النواحي.

صورة وتاريخ

متحف المستقبل

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، في عام 2015 قانوناً تم بموجبه إنشاء متحف المستقبل، بهدف تعزيز مكانة الدولة كبيئة جاذبة للأفكار والمبادرات والاختراعات والابتكارات، والمساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتفكير المستقبلي، وإيجاد منصة محفزة وملهمة للمبتكرين، ووجهة للمبدعين.

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥
بإنشاء
متحف المستقبل

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

وتنفيذاً لتطلعاتنا في تعزيز مسيرة الابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتطوير بيئة تحفز على الابتكار، وتتلاءم مع متطلبات الجيل الجديد في بناء مدن المستقبل الذكية،

نُصدر القانون التالي:

اسم القانون
المادة (١)

يُسمى هذا القانون "قانون إنشاء متحف المستقبل رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥".

التعريفات
المادة (٢)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المبيّنة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الدولة	:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة دبي.
الحاكم	:	صاحب السمو حاكم دبي.
الحكومة	:	حكومة دبي.
المتحف	:	متحف المستقبل.
المؤسسة	:	مؤسسة دبي لمتحف المستقبل.
المجلس	:	مجلس أمناء المؤسسة.
الرئيس	:	رئيس مجلس الأمناء.
المدير التنفيذي	:	المدير التنفيذي للمؤسسة.

إنشاء المتحف والمؤسسة
المادة (٣)

يُنشأ في الإمارة بموجب هذا القانون:
١- متحف يُسمى "متحف المستقبل".
٢- مؤسسة تُعنى بالإشراف على المتحف، تُسمى "مؤسسة دبي لمتحف المستقبل"، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري، والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق أهداف المتحف.

جهات حكومية

قانون إنشاء «دبي الرقمية»... رقمنة للحياة

دبي-البيان

تمضي إمارة دبي قُدُماً على درب التحوّل الرقمي، مدعومةً برؤية طموحة في التحول إلى المدينة الرقمية الاقتصادية الأولى عالمياً، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الرامية إلى مضاعفة حجم الاقتصاد الرقمي، البالغ أكثر من 100 مليار درهم، في غضون عامين.

واستناداً لتوجيهات القيادة الرشيدة، فقد قادت حكومة دبي مسيرة التحول الرقمي منذ أكثر من 20 عاماً، استناداً إلى بنية قانونية وتشريعية متطورة تمهد الطريق أمام تطوير بيئة رقمية آمنة ومتكاملة تكفل حماية سرية وخصوصية البيانات والمعلومات، ولعلّ النقلة الأبرز في هذا المجال، جاءت مع إصدار سموّه القانون رقم (1) لسنة 2021 بإنشاء «هيئة دبي الرقميّة» لتكون حجر الأساس لرقمنة الحياة في دبي.

يندرج قانون إنشاء «هيئة دبي الرقمية» في إطار خطة تطوير القطاع الحكومي، وتعزيز كفاءة ومرونة الأعمال ومواكبة التطوّرات المستقبلية والمتطلبات التنموية للخمسين عاماً المقبلة، وبموجب هذا القانون الجديد، تمّ إلحاق أربع جهات حكومية تحت مظلة الهيئة، وهي: «مؤسسة حكومة دبي الذكية» و«مؤسسة بيانات دبي» و«مركز دبي للأمن الإلكتروني» و«مركز دبي للإحصاء».

ونصّ قانون إنشاء الهيئة على منحها الشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية التي تكفل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، المتمثلة في تعزيز مكانة دبي على الخارطة الرقمية العالمية ودفع مسار التحول الذكي والرقمي فيها، مع الحفاظ على أعلى مستويات الجودة في تقديم الخدمات الرقمية، وتضطلع الهيئة بمقتضى هذا القانون بدور محوري في دعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات التنموية وعمليات التخطيط وقياس الأداء الاستراتيجي للتحول الذكي والرقمي، فضلاً عن تطوير بيئة رقمية آمنة تهدف إلى ترسيخ الأمن السيبراني وحماية البيانات وأنظمة المعلومات وشبكة الاتصال والرقابة عليها في القطاعات الحيوية في الإمارة، وضمان تحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع من خلال استخدام التقنيات الرقمية. ووفقاً لأحكام هذا القانون، تتولى الهيئة 4 مهام استراتيجية، تتمثل في التحول الرقمي باحتياجاته ومتطلباته الجديدة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتأهيل كفاءات بشرية رقمية، والحفاظ على الثروة الرقمية التي تحققت على مدار العقود الماضية، بما يصب في خدمة جهود الارتقاء بمنظومة رقمنة الحياة في دبي، ترجمةً للرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، في تحويل دبي إلى مدينة تُدار بالكامل بواسطة التعاملات الرقمية، كما تقع على عاتق الهيئة أيضاً مسؤولية التعامل مع جميع المسائل المرتبطة بتحديد واعتماد وإدارة الخطط والسياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بتقنية المعلومات والبيانات والتحول الذكي والرقمي وأمن المعلومات، إلى جانب وضع الضوابط والمعايير الخاصة بحماية البيانات وإبداء الرأي في مشروعات التشريعات المحلية والاتحادية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم أمن البيانات الحكومية والشخصية وسريتها ووحدتها وتكاملها فيما بينها، والرقابة والتدقيق على الجهات المحلية وتقييم مستوى أدائها. ويندرج تمكين الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في صلب أولويات الهيئة، التي أناط بها القانون مهمة تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تسهيل تبادل المعاملات والبيانات بصورة رقمية بين الجهات المعنية من القطاع العام والخاص، مع رفع مستوى الفعالية والكفاءة في الأداء الحكومي عبر تمكين الجهات الحكومية من أتمتة أعمالها وأنشطتها وخدماتها، وتعزيز ثقة الجمهور بالاعتماد على الخدمات الرقمية والذكية.

وحدّد القانون مسؤوليات مدير عام «هيئة دبي الرقمية» بالإشراف على أعمال ونشاطات الهيئة وتسيير أمورها وتمثيلها في علاقاتها مع الغير.

قانون إنشاء جامعة حمدان بن محمد الذكية
ارتقاء بالتعليم العالي

دبي-البيان

«إن التعليم الرقمي هو تعليم المستقبل ومستقبل التعليم»، تلخّص هذه المقولة الرؤية الاستشرافية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي أرسى دعائم التعليم الذكي والتعلّم عن بُعد مع إصدار القانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن إنشاء «جامعة حمدان بن محمد الذكية» المعدّل بموجب القانون رقم (9) لسنة 2014، لتكون رافداً من روافد الفكر الإنساني، ومركزاً للاستنباط ونشر وتجديد المعارف وتنمية الموارد البشرية على المستوى المحلي والعربي والدولي. وبموجب هذا القانون تم وضع الإطار التشريعي لصرح أكاديمي يقود مسيرة إحداث تغيير جذري في التعليم العالي، استناداً إلى دعائم التكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي لتخريج أجيال مُسلّحة بمهارات المستقبل ومؤهلة للدخول بقوة في غمار المنافسة العالمية، ولتكون أول جامعة للتعليم الذكي في العالم العربي، تسهم بفاعلية في مسيرة التنمية والتطوير وخدمة القطاعات المختلفة، فضلاً عن مواكبة الممارسات الحديثة في إطار مفاهيم الجودة، وتطوير التعليم بتطبيقاته الذكية بشكل متميز، وتنمية البحث العلمي والمتابعة الأكاديمية.

شخصية اعتبارية

وبموجب المادة (3) من هذا القانون، فإن الجامعة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية اللازمة للاضطلاع بمهامها الرئيسة في إعداد وتنفيذ البرامج المتميزة للتعليم العالي، بما يحقق جودة التعليم الأكاديمي المقترن بالتعليم الإلكتروني، تلبيةً لمتطلبات التنمية الشاملة على المستوى المحلي والعربي والدولي، وتوفير فرص التعليم المستمر في مختلف المجالات العلمية من أجل الإسهام في عملية التطوير المهني المرتبط بحاجات المجتمع، مع التركيز على تشجيع البحث العلمي، لا سيّما البحوث التطبيقية التي تتطلبها خطط التنمية ونشرها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وبمقتضى هذه المادة كذلك، فإن الجامعة تتألف من عدد من الكليات، ومراكز البحث العلمي، والمعاهد المتخصصة، وتقدم برامجها الدراسية لنيل درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في المجالات الأكاديمية المختلفة، وعلى وجه الخصوص مجالا إدارة الأعمال والجودة.

عمل وأهداف الجامعة

وحددت المادة (4) من هذا القانون طبيعة عمل الجامعة، باعتبارها مؤسسة تعليمية تتمتع بطبيعة أكاديمية خاصة، تتمثل في توفير التعليم باستخدام الوسائط الإلكترونية، واتباع منهج الاقتصاد القائم على المعرفة، وضمان الجودة، ودعم المجتمع الأكاديمي العالمي، وذلك من أجل إتاحة فرصة التعليم المستمر وتقديم خدمة تعليمية ومعرفية متميزة ذات قيمة عالية لكل أفراد المجتمع ومؤسساته. وتضمّنت المادة (5) من هذا القانون بيان أهداف الجامعة، والتي تتمثل في كونها رافداً من روافد الفكر الإنساني، ومركزاً للاستنباط ونشر وتجديد المعارف، وتنمية الموارد البشرية على المستوى العربي والدولي، ومساهمة في مسيرة التنمية والتطوير، وخدمة القطاعات المختلفة، محلياً ودولياً، ومواكبة الممارسات الحديثة في إطار مفاهيم الجودة، وما يتصل بها من موضوعات، وتنمية وتطوير التعليم الإلكتروني وتطبيقاته بشكل متميز، بالإضافة إلى تنمية البحث العلمي والمتابعة الأكاديمية.

وحددت المادة (6) من هذا القانون اختصاصات الجامعة، والتي تتلخص في إعداد وتنفيذ البرامج المتميزة للتعليم العالي، بما يحقق جودة التعليم الأكاديمي المقترن بالتعليم الإلكتروني، تلبيةً لمتطلبات التنمية الشاملة، على المستوى المحلي والإقليمي والعربي، ومنح الدرجات العلمية للطلبة الذين يجتازون بنجاح البرامج الدراسية المعتمدة، ومنح الدرجات العلمية لأي من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أو الذين يقومون بأبحاث معتمدة فيها، وفقاً للقواعد والمعايير المعتمدة لديها، وتوفير فرص التعليم المستمر في مختلف المجالات العلمية من أجل الإسهام في عملية التطوير المهني المرتبط بحاجات المجتمع، وتشجيع البحث العلمي مع التركيز على البحوث التطبيقية التي تتطلبها خطط التنمية ونشرها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتوثيق ودعم العلاقات والروابط العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى ومعاهد التعليم العليا العربية منها والأجنبية، وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية، والدراسات العلمية في مجال العلوم والتقنيات المختلفة، وتبني أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، ودعم البنية التحتية التي تستجيب لاحتياجات الدارسين المتغيرة والعناصر الرئيسة الداعمة لرسالة الجامعة الإلكترونية، وعقد المؤتمرات والندوات، وإشراك قطاعات المجتمع في أنشطة الجامعة المختلفة.

وفي ظل المتابعة المباشرة والدعم المستمر من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي الرئيس الأعلى للجامعة، نجحت «جامعة حمدان بن محمد الذكية»، على مدى السنوات القليلة الماضية، في إحداث نقلة نوعية على صعيد توفير تعليم عالٍ أفضل للمبتكرين وفق أدوات تحاكي المستقبل، لتكون في صدارة المؤسسات الأكاديمية الداعمة لجهود جعل دبي أرض المواهب التي توفر الحياة الأفضل لأصحاب العقول والأفكار الأفضل.

واستجابةً للتطوّر اللافت الذي حقّقته الجامعة على صعيد إرساء دعائم التعليم الذكي، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، القانون رقم (9) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2009، والذي نصّ على تعديل اسم الجامعة من «جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية» إلى «جامعة حمدان بن محمد الذكية»، إضافة إلى تعديل اختصاصات كل من الرئيس الأعلى للجامعة ومجلس أمنائها ورئيسها ومجلس الجامعة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبّقة لدى المؤسسات الأكاديمية العالمية، ووضع القانون المعدّل أساساً متيناً لتعزيز دور الجامعة في تسريع وتيرة تحويل دبي إلى «مدينة ذكية»، وتطوير موقعها كصرح رائد في تقديم خدمات تعليمية ومعرفية متميزة ذات قيمة عالية باستخدام أحدث الابتكارات الرقمية والذكية.

ريادة مستمرة

وواصلت الجامعة مسيرة الريادة لتحتل المركز الأول بين جامعات التعليم الإلكتروني والذكي في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي، كونها السبّاقة في الحصول على الترخيص والاعتماد الأكاديمي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كجامعة متخصصة في التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، والأولى في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحوز عضوية «المجلس الدولي للتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد» (ICDE)، إلى جانب كونها أيضاً الأولى عربياً في تدريس برامج الجودة والتميّز في التعليم الإلكتروني.

وتطلّبت الإنجازات المتلاحقة التي حققتها الجامعة مجدداً إصدار القانون رقم (10) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2009، حيث نص القانون الجديد على تعديل نص المادة (11) من القانون رقم (13) لسنة 2009 الخاص باختصاصات مجلس أمناء الجامعة. واشتمل النص الجديد على عددٍ من المهام والصلاحيات، أهمها الإشراف العام على إدارة الجامعة وإقرار السياسات العامة لها ورفعها إلى الرئيس الأعلى للجامعة لاعتمادها، وكذلك اعتماد الخطط الاستراتيجية للجامعة وبرامج عملها.

وجاء تحديث قانون إنشاء الجامعة استجابةً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بالتحول إلى نموذج الحكومة الذكية وجعل دبي مدينة ذكية ومترابطة ومتصلة تضاهي الأفضل في العالم. وشكل القانون المعدّل خطوة متقدمة نحو توفير برامج التعليم الذكي وتطبيقاته، مع تقديم خدمات تعليمية ومعرفية ذات قيمة عالية لأفراد المجتمع ومؤسساته كافة.

«القانون» مكّن الجامعة من تحقيق غاياتها

تضمنت اختصاصات مجلس أمناء الجامعة بموجب القانون إقرار الهيكل التنظيمي للجامعة ورفعه إلى المجلس التنفيذي لاعتماده، واعتماد اللوائح المنظمة للعمل بالجامعة، بما في ذلك اللوائح المالية والإدارية، وكذلك اعتماد اللوائح المتعلقة بالشؤون الوظيفية لأعضاء الهيئة التدريسية والأكاديمية ولوائح شؤون الطلبة، إلى جانب إقرار مشروع الموازنة السنوية للجامعة وحسابها الختامي ورفعهما إلى الجهات المختصة في إمارة دبي لاعتمادهما.

ووضع القانون على عاتق مجلس الأمناء مسؤولية اعتماد شروط منح الدرجات العلمية والشهادات الأكاديمية والتدريبية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات المعتمدة لدى الجهات المختصة في الدولة، فضلاً عن تقييم واعتماد التقرير السنوي عن نشاطات الجامعة وإنجازاتها، وكذلك إنشاء ودمج وإلغاء الكليات التابعة للجامعة، وإقرار الرسوم الدراسية الواجب تحصيلها من طلبة الجامعة، وتعيين مدققي حسابات الجامعة وتحديد أتعابهم واعتماد تقاريرهم.

وشكّل القانون وتعديلاته دفعة قوية لتمكين الجامعة من تحقيق غاياتها في إحداث بصمة إيجابية واضحة محلياً وعالمياً، لا سيّما على صعيد إعادة هيكلة دور الدارسين وأعضاء هيئة التدريس وإدارة المناهج الدراسية والبيئات التعليمية وخلق بيئة تعليمية جديدة تركز على بناء القدرات الفكرية وتطوير المهارات التحليلية، مدعومةً بقيمها المحورية المتمثلة في تحفيز الابتكار والإبداع وريادة الأعمال وريادة التغيير والشغف بالنتائج، وهو ما تُرجم في تسجيل إنجازات غير مسبوقة، وبالأخص فيما يتعلق بتحويل الدارس من متلقٍ إلى مساهم في صنع ونشر وإثراء المعرفة لتخريج مبتكرين ورواد أعمال وقادة مستقبل عوضاً عن باحثين عن عمل.

رسالة متفردة

وتواصل «جامعة حمدان بن محمد الذكية» تحقيق رسالتها المتفردة، مقدمةً إسهامات استثنائية في هندسة مستقبل التعليم العالي استناداً إلى الابتكار والجودة. وأسست الجامعة جوائز لتحفيز العاملين في مجال الجودة والتعليم الإلكتروني على مستوى الجامعات العربية، وفي مجالات كثيرة بما فيها «جائزة هارينغتون لأفضل بحث علمي»، و«جائزة باراسورامان لأفضل بحث في الخدمة المتميزة»، و«جائزة يوشيو كوندو للبحوث - منظور ثقافة الأفراد والمؤسسات»، إضافة إلى «منحة ماسي للبحث في التعليم الإلكتروني» و«جائزة الباز للتميز في الاستدامة المؤسسية»، و«جائزة كونتي للبحوث في فكر النظم والقدرة المؤسسية». وتعتبر الجامعة هي الأولى في إطلاق مبادرات عالمية لإرساء معايير التميز، بإعلان برج العرب للجودة في عام 2004، وإعلان دبي للتعليم الإلكتروني خلال عام 2008، وإعلان أتلانتس للصحة والبيئة في عام 2011، فيما استطاعت تحويل هذه المبادرات إلى هيئات فاعلة بتأسيس برنامج الشرق الأوسط لضمان جودة التعليم الإلكتروني.

تعليم متكامل

وبدعم من الإطار القانوني المتكامل، تضع الجامعة اليوم دعائم «التعليم المتكامل» عوضاً عن «التعليم المنقوص» في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، للارتقاء بالمهارات المكتسبة والمتوافقة مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، مع مواصلة احتضان وتنمية وتمكين أصحاب العقول المبدعة والمواهب التخصصية والكفاءات الاستثنائية من تطبيق المعرفة، استناداً إلى طرق عملية ومنهجيات متقدمة تضمن تفعيل إسهامهم في دفع مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

الابتكار
يهدف إلى إيجاد أفكار مبتكرة وحلول واقعيّة للتحديات التي تواجه الإمارة

دبلوم الابتكار الحكومي
يهدف إلى بناء جيل من الكوادر الوطنية من قادة الابتكار في الحكومة

متحف المستقبل
يسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتفكير الإبداعي

هيئة دبي الرقمية
تعزز مكانة دبي الرقمية وتدعم تحولها الذكي والرقمي

جيل جديد من بيانات تخطيط وإدارة رأس المال البشري

دبي-البيان

لطالما استحوذ رأس المال البشري على الاهتمام البالغ لحكومة دبي، التي تمضي قدماً في توفير البيئة الداعمة لأفضل الكفاءات والعقول عملاً برؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي قال: «الإنسان هو العنصر الأكثر تأثيراً في معادلة التنمية»، حيث وضعت الأطر القانونية والتنظيمية الحديثة لمواردها البشرية المسلحة بالعزيمة والإصرار لبناء المستقبل، لتشكل حجر الأساس للارتقاء بمنظومة العمل الحكومي.

وإيماناً بأهمية البيانات الدقيقة والمحدثة واللحظية في دعم عملية التخطيط وصنع القرارات الخاصة بالموارد البشرية على مستوى الجهات الحكومية في دبي، أصدر سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، قرار المجلس التنفيذي رقم (25) لسنة 2020 بشأن السِّجل المُوحّد لمُوظّفي حُكومة دبي، والذي تم تعديله بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (32) لسنة 2021، في خطوة متقدّمة نحو إيجاد منصة إلكترونية مبتكرة ومتقدمة وموحدة تتضمن جميع البيانات الموثقة والدقيقة عن موظفي حكومة دبي، تتماشى مع متطلبات مسيرة التحول الذكي في إمارة دبي.

وتناول القرار في المادة (3) منه نطاق تطبيقه، ليشمل كل الجهات الحُكوميّة في دبي دون استثناء، وجميع البيانات الخاصّة بموظفيها، باستثناء المُوظّفين المُعارين أو المُنتدبين من جهات عسكريّة أو أمنيّة، في حين تناولت المادة (4) منه، إنشاء هذا السجل وإدارته من قبل دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي ومؤسسة بيانات دبي، كل حسب اختصاصه، بحيث يعتبر هذا السجل المصدر الرسمي والوحيد على مستوى الإمارة في كل ما يتعلق ببيانات موظفي الحكومة، كما سيدعم الجهات الحكومية في دبي لتحقيق أعلى معدلات مؤشرات الأداء الرئيسية، وسيساعد أيضاً في الإشراف على أي مشاريع يتم إنشاؤها لتلبية احتياجات موظفي الحكومة، والارتقاء بهم من خلال المميزات الممنوحة لهم.

ولغايات تحقيق أهداف هذا السجل، أناطت المادة (5) من هذا القرار بدائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، العديد من المهام والصلاحيات، ومن بينها تحديد البيانات الإلزامية والاختيارية الواجب إدراجها في السجل بعد اعتمادها من مؤسسة بيانات دبي، ومتابعة التزام الجهات الحكومية بهذا التحديد بعد تغذية السجل ببيانات موظفيها، ووضع المعايير المتعلقة بجودة البيانات الخاصة بالموظفين في السجل، والعمل على تطبيقها بالتنسيق مع الجهات الحكوميّة بعد اعتمادها من مؤسسة بيانات دبي، وتصنيف بيانات الموظفين في السجل، ومتابعة التزام الجهات الحكومية بهذا التصنيف، كما تشمل مهام وصلاحيات دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي أيضاً اعتماد خطة توفير وتغذية السجل ببيانات الموظفين ومتابعة تنفيذها وفقاً للمعايير المعتمدة لديها في هذا الشأن، وإصدار التصريح لأي فرد أو جهة بالوصول إلى السجل للاطلاع على بيانات الموظفين.

سجل

تكمن أهمية إصدار قرار المجلس التنفيذي سالف الذكر، في أنه يمهد الطريق أمام إيجاد جيل جديد من بيانات تخطيط وإدارة رأس المال البشري في إمارة دبي، وذلك من خلال اعتماد «السجل الموحد لموظفي حكومة دبي» الذي يندرج في إطار مبادرة «سجلات دبي» التي أطلقتها «مؤسسة بيانات دبي» بهدف بناء شبكة من منصات البيانات الدقيقة والموثوقة والمترابطة، ذات القيمة المضافة لمدينة مستدامة وسعيدة. وبموجب أحكام هذا القرار، فإن أهداف «السِّجل المُوحّد لمُوظّفي حُكومة دبي» تتمثل في إيجاد مصدر موثوق لبيانات المُوظّفين، وحصرها، وتصنيفها، وضمان دقّتها وجودتها، إلى جانب إدارة ومُراقبة بيانات المُوظفين ضمن إطار مُوحّد، والمُساهمة في عمليّات التخطيط واتخاذ القرارات المُتعلّقة بالموارد البشريّة على مُستوى الحكومة والجهات الحُكوميّة، والاستجابة لتطبيق سياسات الإمارة نحو التحوّل الذكي.

وبالمقابل أناطت المادة (6) من هذا القرار بمؤسسة بيانات دبي مهمة تصميم السجل وربطه مع السجلات المرجعية الأخرى في الإمارة، واعتماد المعايير المتعلقة بجودة البيانات، والتحقق من التزام الجهات الحكومية بهذه المعايير وبإدراج البيانات الإلزامية والاختيارية في السجل، واعتماد وصف وتصنيف البيانات التي يجب على الجهة الحُكوميّة تغذيتها في السِّجل، والإشراف والرّقابة على التزام الجهات الحُكوميّة بهذا الوصف والتصنيف، وتدريب المُوظّفين وتوعِيتِهم حول التطبيقات المُختلِفة للسِّجل، وشُروط وضوابط استخدامه، بالإضافة إلى إعداد دليل خاص بكيفيّة استخدام السِّجل، وإتاحتِه للجهات الحُكوميّة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرّية وخُصوصيّة البيانات في السِّجل، بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي ومركز دبي للأمن الإلكتروني.

كما تضمّنت المادة (7) من هذا القرار تحديد مهام مؤسسة حكومة دبي الذكية، بتعديل نظام موارد المعلومات الحكومية (GRP) بما يتّفق مع السِّجل، سواءً من حيث البيانات المُحدّدة فيه أو تصنيفِها أو بياناتها الوصفيّة، أو غير ذلك من المُتطلّبات والمعايير التي تُحدِّدها مؤسسة بيانات دبي بالتنسيق مع دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، وكذلك التنسيق مع الجهات الحُكوميّة المُرتبِطة بالنِّظام، لغايات تمكينِها من تعديل النِّظام، وتغذية السِّجل بالبيانات الموجودة في النِّظام، فضلاً عن التنسيق مع مركز دبي للأمن الإلكتروني في كُل ما يتعلّق بأمن وحماية البيانات والأنظمة الإلكترونيّة.

وأناطت المادة (8) من هذا القرار بمركز دبي للأمن الإلكتروني مهمة التنسيق مع مؤسسة بيانات دبي في كُل ما يتعلّق بأمن وحماية البيانات والأنظمة الإلكترونيّة المشمولة بأحكام القرار، فضلاً عن العمل على ربط المنصّة الإلكترونيّة بالمركز، والتدقيق على النِّظام بشكل دوري، للتأكّد من توفُّر المعايير الأمنيّة المُعتمدة لديه في هذا الشأن.

كما حددت المادة (9) من هذا القرار التزامات الجهات الحكومية لغايات تطبيق القرار، ومن أهمها الوصف المعتمد للبيانات التي ينبغي عليها تغذيتها في السجل، وإعداد خطط تغذية بيانات موظفيها فيه، وتطبيق معايير الجودة المعتمدة على تلك البيانات، ومن ثم القيام بتغذية السجل بالبيانات الخاصّة بمُوظّفيها من خلال نظام (GRP) بالنسبة للجهات الحكوميّة المشتركة فيه، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية أوضاعها فيما يتعلّق بالبيانات الخاصّة بمُوظّفيها، بما يتّفق وأحكام القرار والقرارات الصّادرة بمُوجبِه، خلال المُهلة التي تُحدِّدها دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي ومؤسسة بيانات دبي.

لغة القانون

إعداد: حصة أنور المعولي*

التعريف بأنواع البيانات

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، القانون رقم (26) لسنة 2015 بشأن تنظيم نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي، وذلك بهدف جعل دبي مدينة ذكية، وإدارة البيانات وفق منهجية واضحة ومحددة، تحقق التكامل والتناغم بين الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، وزيادة كفاءة وفاعلية تلك الخدمات، ورفع مؤشر تنافسية الدولة على المستوى الدولي، ودعم عملية اتخاذ القرار، وترسيخ ثقافة الإبداع، والإسهام في دعم المبادرات الابتكارية التي من شأنها تحقيق رفاهية العيش ومقومات النجاح في المجتمع، وتحقيق التوازن بين عملية نشر وتبادل البيانات بكل أنواعها.

ومن أهم أنواع البيانات التي تضمنها هذا القانون، «البيانات المفتوحة»، وهي البيانات المتوفرة لدى مزودي البيانات، التي يجوز نشرها دون أي قيود، أو بالحد الأدنى من القيود، حيث تم اعتماد معيار عام لنشر هذا النوع من البيانات، وهو أن يحقق نشرها مصلحةً عامة، كما تم اعتماد بعض المعايير الخاصة بها، ومنها ألا يتعارض نشرها مع التشريعات السارية، وألا يُشكّل هذا النشر أي خطر على سلامة الأشخاص والمجتمع أو على الأمن والعدل، وألا يؤدي نشرها إلى المساس بحقوق الملكية الفكرية.

والنوع الثاني «البيانات المشتركة»، وهي البيانات التي يتم تبادلها بين مزودي البيانات فقط، وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها مؤسسة بيانات دبي، ويتفرع عن هذا النوع من البيانات ثلاث فئات:

الفئة الأولى: «البيانات الشخصية»، وهي البيانات العامة المتعلقة بمعلومات محددة عن شخص أو جهة معيّنة.

الفئة الثانية: «البيانات الحساسة»، وهي البيانات الخاصة المتعلقة بمعلومات حساسة عن شخص أو جهة معيّنة، كالبيانات الخاصة بالحالة الصحية لشخص معيّن.

الفئة الثالثة: «البيانات السرية»، وهي البيانات التي يُشكّل الإفصاح عنها إلحاق أضرار أو خسائر فادحة بالشخص أو الجهة التي تعود إليها تلك البيانات، أو التي يُشكّل الإفصاح عنها التأثير سلباً على الأمن والعدل.

***قانوني أول - رئيس قسم التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في اللجنة العليا للتشريعات**

بنية وقطاعات

تشريعات دبي ترسّخ ثقافة الابتكار وتدعم الرقمنة

دبي-البيان

تسير دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى ثابتة نحو التمكين الاقتصادي القائم على الابتكار، الذي يشكل الداعم الاستراتيجي للتنمية في الدولة، وسبباً لجذب الاستثمارات في المجالات الرقمية.

عيسى أحمد

وقدمت مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المرتكزة على الابتكار التكنولوجي والرقمي، ومن بينها استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة وتقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين)، دعماً قوياً للاقتصاد الرقمي، بالنظر إلى أن الاستثمار في الابتكار والحلول الرقمية يمكن أن يسهم بشكل فعال في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

وتعقيباً على ذلك قال عيسى أحمد علي عبدالله مستشار قانوني مساعد - مدير إدارة التشريعات في اللجنة العليا للتشريعات: إن الاقتصاد الرقمي ينمو بشكل سريع عند خلق بيئة ملائمة وناجحة للابتكار، فالابتكارات الناجحة في جميع القطاعات، والقائمة على التقنيات الحديثة ستسهم بشكل فاعل في صناعة المنتجات الرقمية وتطوير الخدمات الرقمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سواء بسواء، فمع ظهور شبكات الجيل الخامس فإن الابتكارات في الحلول الرقمية وتقنية الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية تم توظيفها في كثير من المجالات، كالتعليم والصحة والسياحة والطيران والموانئ والمطارات وقطاع التجزئة، وإن قيادة عملية الابتكار والحلول الرقمية في إطار تنفيذ خطط التحول الرقمي للمنتجات والخدمات التقليدية تتحقق من خلال احتضان الأفكار والمقترحات والمشاريع المبتكرة وتحفيز العقول وأصحاب المواهب والمهارات المتخصصة ليكونوا شركاء في تطوير الاقتصاد الرقمي.

الاقتصاد الرقمي ينمو سريعاً عند خلق بيئة ملائمة

وقال عيسى عبدالله: «إيماناً من حكومة دبي بأهمية تحفيز الابتكار الرقمي، وتماشياً مع الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في رقمنة الحياة في إمارة دبي، أصدر سموه القانون رقم (1) لسنة 2022 بشأن إنشاء غرف دبي، وذلك باستحداث غرفة دبي للاقتصاد الرقمي، بهدف دعم جهود الإمارة الرامية إلى ترسيخ ثقافة الابتكار ودعم الحلول الرقمية، وتوفير مقومات الاقتصاد الرقمي الذي يرتكز على الابتكارات والأفكار الخلاقة والاختراعات، واستقطاب المشاريع المتطورة والمبتكرة وأصحاب المواهب والمهارات المتخصصة في مجالات التقنية الحديثة.

وأوضح أن القانون رقم (1) لسنة 2022 أناط بغرفة دبي للاقتصاد الرقمي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، مهمة وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات الهادفة لتحويل إمارة دبي إلى مركز عالمي للاقتصاد الرقمي، واستقطاب الاستثمارات الدولية في قطاعات التجارة والصناعة الرقمية إليها، ورسم منهج شامل لغرف دبي بهدف الاستفادة منها في تطوير مكوّنات الاقتصاد المعرفي الإبداعي، وريادة الأعمال، والبيانات، والتجارة، والمنافسة، والضرائب، والملكية الفكرية، وغيرها من المجالات الأخرى في مختلف أنواع الصناعات.

كما أناط بها كذلك «إعداد الخطط اللازمة لدعم وتعزيز الانتشار السريع للتقنيات الرقمية في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعية، وخلق فرص التطوير وتقليص الفجوات الرقمية مع الاقتصادات العالمية المتقدمة، بالإضافة إلى احتضان التقنيّات الحديثة بشكل ذكي، والمساهمة في احتضان الشركات والمبدعين وأصحاب المواهب والمهارات التقنية، لغايات بناء جيل جديد من المحترفين في مجال التقنيات الرقمية، سواءً على مستوى الإمارة أو الدولة، ليكون قادراً على مواجهة التحديات المتعلقة بالرقمنة وتقنيات المستقبل، وتعزيز قبول واستخدام الأصول الرقمية القائمة على تقنية «البلوك شين»، من خلال التعليم، وكذلك من خلال التنسيق والتعاون والعمل مع صانعي السياسات الرقمية في العالم بهدف تطوير بيئة تعزز الابتكار والاستثمار في مجال الأصول والتقنيات الرقميّة».

ولفت عيسى عبدالله إلى أن غرفة دبي للاقتصاد الرقمي تختص بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنيّة، بالعمل على استقطاب رجال الأعمال والشركات العالمية المتخصصة في مجال التقنية المتقدمة، ومنحهم التسهيلات والحوافز التي تشجعهم على اتخاذ إمارة دبي مركزاً لمزاولة أعمالهم، وبناء شبكة علاقات دولية ومحلية متخصصة مع رواد الأعمال وشركات التقنية وصناديق التمويل المتخصصة، وتشجيع الاستثمار في شركات التقنية المتقدمة حول العالم.

غرف دبي
تضم غرفة تجارة دبي، وغرفة دبي العالمية، وغرفة دبي للاقتصاد الرقمي

المنصة الإلكترونية
منظومة إلكترونية (أجهزة، برمجيات، شبكات.. إلخ) يتم بواسطتها نشر وتبادل بيانات دبي

السجل الموحّد
خاص بموظفي حكومة دبي، ومُنشأ بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (25) لسنة 2020

دليل بيانات دبي
وثيقة تتضمن قواعد ونماذج تنظيم نشر وتبادل وحماية البيانات

حكومة دبي الأولى عالمياً في «معاملات لا ورقية»

حققت إمارة دبي، في ديسمبر الماضي، إنجازاً نوعياً، يضاف إلى إنجازاتها العالمية، بعد نجاح حكومتها في التحول إلى «حكومة لا ورقية» بالكامل، لتصبح بذلك الأولى من نوعها على مستوى العالم. وترجم هذا الإنجاز، رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وتنفيذاً للهدف الاستراتيجي الذي حدده سموه قبل 4 سنوات، وهو أن تكون خدمات المتعاملين والعمليات الداخلية خاليةً من استخدام الورق، بحلول عام 2021، حيث أعلن سموه حينها إنشاء هيئة دبي الرقمية، للإشراف على تنفيذ هذا الهدف، الذي تحقق بعد استخدام التكنولوجيا لتفعيل المعاملات الرقمية، وإنشاء إطار قانوني فعال، لمعالجة الإجراءات الرقمية، والتغلب على أي عوائق في الطريق نحو هدف حكومة لا ورقية. وتظهر البيانات التالية، عدد الأوراق التي تم توفيرها سنوياً، والوفورات المادية والبيئية، وموعد حصول الجهات الحكومية على ختم «100 % لا ورقية».

336
مليون ورقة مخفضة سنوياً من 45 جهة حكومية

134.2
مليون ورقة للخدمات المقدمة للمتعاملين

141.1
مليون ورقة للعمليات الداخلية

60.7
مليون ورقة مطبوعة اختيارياً

الوفورات

14.6
مليون ساعة وأكثر

1.3
مليار درهم وأكثر

40
ألف شجرة وأكثر

إعداد: رامي عايش - غرافيك: محمد أبوعبيدة

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

الجهات الحكومية الحاصلة على ختم «100% لا ورقية» مارس 2021

بلدية دبي	مركز دبي للإحصاء	هيئة كهرباء ومياه دبي	مجلس دبي الرياضي

الجهات الحكومية الحاصلة على ختم «100% لا ورقية» أكتوبر 2021

شرطة دبي	هيئة الطرق والمواصلات	الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي	المجلس التنفيذي
هيئة الثقافة والفنون	مؤسسة تنظيم الصناعة الأمنية	دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي	مؤسسة دبي لمشاريع الطيران الهندسية
دائرة الأراضي والأملاك	مؤسسة دبي للمستقبل	هيئة المعرفة	دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي
هيئة الصحة بدبي	دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري	جهاز الرقابة المالية	مركز الجليلة لثقافة الطفل
مؤسسة الاتصالات المتخصصة	اللجنة العليا للتشريعات		

الجهات الحكومية الحاصلة على ختم «100% لا ورقية» ديسمبر 2021

جمارك دبي	محاكم دبي	النيابة العامة	مركز محمد بن راشد للفضاء
مطارات دبي	غرف دبي	الإدارة العامة للدفاع المدني	مؤسسة دبي لخدمات الإسعاف
مؤسسة دبي للمرأة	دائرة المالية	هيئة تنمية المجتمع	سلطة مدينة دبي الملاحية
مؤسسة دبي للإعلام	دبي لخدمات الملاحة الجوية	ورشة حكومة دبي	تراخيص - دائرة التخطيط والتطوير
هيئة دبي للطيران المدني	دائرة الاقتصاد والسياحة: دبي للسياحة (أكتوبر 2021)، اقتصادية دبي (ديسمبر 2021)		مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر			مؤسسة محمد بن راشد للإسكان

مذكرة ورأي

الحجية القانونية للمستندات والسجلات المالية المحفوظة إلكترونياً

دبي-البيان

أكدت اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي أنه لا يوجد مانع قانوني يحول دون قيام الجهات الحكومية بحفظ وأرشفة مستنداتها وسجلاتها المالية بشكل إلكتروني عوضاً عن حفظها بصورة ورقية، وفقاً للآليات والضوابط والاشتراطات المقررة قانوناً، وأن الحجية القانونية لهذه السجلات والمستندات التي يتم حفظها وفقاً لذلك هي ذات الحجية المقررة للسجلات والمستندات المالية الورقية، مستندة في ذلك إلى نص المادة (17) مكرر من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية وتعديلاته، التي تضمّنت حكماً يقضي بأنه «يكون للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية متى استوفت الشروط والأحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية».

وقد جاء رد اللجنة العليا للتشريعات بناءً على الاستفسار الذي وجه إليها من إحدى الجهات الحكومية حول الحجية القانونية للمستندات والسجلات المالية التي يتم حفظها وأرشفتها إلكترونياً، حيث أوضحت اللجنة في معرض ردها على هذا الاستفسار أن تعريف السجل أو المستند الإلكتروني الذي أورده القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، والذي تم تعديله بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، لا يختلف من حيث الأصل عن السجل أو المستند التقليدي، إلا من حيث طريقة إنشائه وتخزينه واستخراجه ونسخه، ففي حين يتم إنشاء وحفظ السجل التقليدي بشكل ورقي، فإن إنشاء السجل الإلكتروني وتخزينه واستخراجه ونسخه وإرساله يتم بوسيلة إلكترونية على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخر، يكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه وفهم ما يحتويه من معلومات وبيانات.

وأضافت اللجنة أن القانون رقم (1) لسنة 2016 بشأن النظام المالي لحكومة دبي قد أوجب على الجهات الحكومية استخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية في سائر العمليات المالية، وفقاً للأحكام والإجراءات التي حددتها لائحته التنفيذية، كما أوجب على هذه الجهات أن تقوم بحفظ وأرشفة مستنداتها وسجلاتها المالية المتعلقة بأي سنة مالية لمدة لا تقل عن 10 سنوات من تاريخ اعتماد الحساب الختامي لتلك السنة، ولم يحدد هذا القانون الطريقة أو الآلية التي تتم من خلالها عملية إتلاف هذه السجلات، وإنما ترك هذا الأمر وفقاً للضوابط والقواعد التي يصدر بتحديدها قرار من مدير عام دائرة المالية.

واستناداً إلى ما تضمنه القانون رقم (1) لسنة 2016 المشار إليه من إلزام للجهات الحكومية باستخدام السجلات والمستندات الإلكترونية على النحو السابق بيانه، ولما كانت عملية التحول الذكي في إنجاز الجهات الحكومية لمعاملاتها قد أصبحت واقعاً لا بد منه، فإنه يجب على هذه الجهات الاستعاضة عن السجلات والمستندات الورقية بالسجلات والمستندات الإلكترونية، وإن القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 المُشار إليه قد نظّم لجوء الجهات الحكومية، في معرض قيامها باختصاصاتها وأداء مهامها المنوطة بها قانوناً، مسألة قبول وإيداع وتقديم المستندات وإنشائها والاحتفاظ بها في شكل سجلات إلكترونية مع تحديد الطريقة أو الشكل الذي يتم بواسطته إنشاء أو إيداع أو حفظ أو تقديم أو إصدار تلك السجلات الإلكترونية، وقد أحال هذا القانون بشأن حجية السجلات والمستندات الإلكترونية إلى ما ورد في القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 المُشار إليه،

مسؤول وحديث

الابتكار ركيزة أساسية في مركز محمد بن راشد للفضاء

سالم المري*

يعتبر الابتكار من أهم الركائز الأساسية التي قام عليها مركز محمد بن راشد للفضاء، منذ لحظة تأسيسه، بل إن هذه الكلمة الجامعة تلخص كل ما نقوم به من مشاريع جديدة، وما نطلقه من مبادرات مستحدثة، ولا سيما أن قطاع الفضاء بأكمله يعد انعكاساً حقيقياً لابتكارات لم تعهدها البشرية من قبل، وتمثل طموحاتها لاستكشاف الكون ومحاولة اكتشاف أسراره والغوص في أعماقه.

إن إنشاء مركز محمد بن راشد للفضاء كان أحد مخرجات المبادرة الاستراتيجية الهادفة إلى دعم الابتكارات العلمية والتقدم التقني ودفع عجلة التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فعندما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الاستراتيجية الوطنية للابتكار في أكتوبر من عام 2014، كان الهدف الأول منها تحفيز الابتكار في سبعة قطاعات وطنية رئيسية، هي الفضاء، والطاقة المتجددة، والنقل، والصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والمياه، وذلك لغايات حجز مكانة مرموقة لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم.

لقد شكّلت الاستراتيجية الوطنية للابتكار المحفز الأول لتوجهات مركزنا، حيث استقينا منها رؤيتنا، وألهمتنا صياغة رسالتنا، ووضع أهدافنا المستقبلية، لنكون من المساهمين الأوائل في تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة، وتلبية طموح أبناء الوطن للدخول إلى قطاع الفضاء بثقة وطمأنينة، وترجمة حقيقية لمقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله: «الابتكار اليوم هو عمل مؤسسي وسياسات وطنية وكوادر متخصصة، ومجتمع تعمل قطاعاته كافة لاستكشاف طرق جديدة ومختلفة في أداء الأعمال».

إن اعتزازنا بقدرتنا على التماشي مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار بمساراتها المتعددة لا يوصف، فمركز محمد بن راشد للفضاء استطاع أن يرسي بيئة محفزة للابتكار، وذلك من خلال التركيز المتواصل على تطوير الابتكار، والتعاون مع القطاع الخاص لتحقيق المزيد من الإنجازات، والعمل على بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار، وإجراء الأبحاث وتبني أحدث وسائل التكنولوجيا في مجال استكشاف الفضاء، والاستفادة منها في تطوير تقنيات الاتصالات والأقمار الاصطناعية. ليس هذا فحسب، بل سيتم التركيز على أبحاث نقل تكنولوجيا الفضاء للاستخدامات الأرضية عبر المؤسسات المتخصصة في الدولة، ليكون قطاع الفضاء أحد القطاعات الجديدة في الاقتصاد الوطني.

وعند استعراض الكم الهائل من المبادرات التي أطلقناها، أصبح مركز محمد بن راشد للفضاء من أبرز حاضنات الابتكار في الدولة، ولا سيما أننا نسهم في بناء القدرات الوطنية المتخصصة في هذا المجال، ونفتح أبوابنا أمام الشركات الناشئة والمواهب الوطنية ورواد الأعمال الإماراتيين من القطاع الخاص. يضاف إلى ذلك حرصنا على بناء الشراكات العالمية في مجالات أبحاث الفضاء، من خلال علاقات راسخة نتطلع من خلالها إلى تبادل المعرفة والابتكار، كطرف فاعل ومؤثر في تقدم القطاع ونشر فوائده للبشرية جمعاء.

لقد تجلت رسالة المركز بوضوح تام في مهمة تنفيذ مشروع «مسبار الأمل»، الذي انطلق من ابتكارات إماراتية بالتعاون مع شركائنا الذين تقاطعت خططهم مع طموحاتنا. واليوم، نثبت للعالم أجمع أننا نشرع في مهمة هدفها عولمة ابتكارات الفضاء للارتقاء بالتطور التقني في مختلف المجالات الحياتية، والحرص على رفد الأجيال الحالية والمستقبلية بأحدث المعلومات الكونية. إننا في مركز محمد بن راشد للفضاء نتخذ من الابتكار رحلة لا نهاية لها، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن التفوق يحتاج إلى العزيمة والمثابرة الدؤوبة، ويكفينا فخراً في دولة الإمارات العربية المتحدة أننا أخذنا زمام المبادرة في محيطنا العربي لتوفير محفزات الابتكار لشباب أمتنا للانضمام إلينا في نهجنا لاستئناف حضارتنا من أرض دولتنا الجاذبة للكفاءات والراعية للمواهب. ومن هنا جاء إطلاق برنامج الإمارات لرواد الفضاء الهادف إلى تدريب وإعداد فريق من رواد الفضاء الإماراتيين وإرسالهم إلى الفضاء للقيام بمهام علمية مختلفة.

ورغم حداثة عهد المركز نسبياً، كانت مبتكراتنا محط اهتمام وكالات الفضاء العالمية التي باتت ترحب بنا لتعزيز علاقات التعاون البنّاءة. وبدءاً من منظومتنا الرائدة لأقمارنا الاصطناعية وحتى مشروعنا الأكثر طموحاً «المريخ 2117»، الذي يستهدف إعداد أجيال إماراتية تتحلى بشغف الاستكشاف العلمي، والاستفادة من التجارب العلمية الخاصة بالتصدي لتحديات أمن الغذاء والمياه والطاقة على كوكب الأرض، فإننا نعد قيادتنا وشعب الإمارات والأمة العربية أننا سنواصل المسيرة لتقديم منجزات تعلي مكانتنا بين الشعوب، من خلال الكشف عن المزيد من المبتكرات التي ستذهل العالم.

وبعد أن احتفلنا باليوبيل الذهبي لاتحادنا بوصول مسبار الأمل إلى مداره حول الكوكب الأحمر، تظل أعيننا موجهة نحو الخمسين عاماً المقبلة لتسطير إنجازات تواكب خططنا الطموحة. وندرك يقيناً أنه يتعين علينا التفكير والتخطيط خارج النطاقات المعهودة، وأن نتسلح بالابتكار في كل خطوة نخطوها نحو المستقبل.

*** المدير العام - مركز محمد بن راشد للفضاء**

محمد بن راشد للفضاء

مركز يهدف إلى دعم توجهات الدولة وسياستها العامة في قطاع الفضاء

04
جهات حكومية حاصلة على ختم 100 % لاورقية في مارس 2021

19
جهة حكومية حاصلة على ختم 100 % لاورقية في أكتوبر 2021

21
جهة حكومية حاصلة على ختم لاورقية 100 % في ديسمبر 2021.